

جرائم الفساد وسبل الوقاية منها

Corruption crimes and ways to prevent them

ط. د. رؤوف نادي محمود أبو عواد⁽¹⁾ أ. د. بلحسن مباركة

باحث دكتوراه - مخبر البنيات والنماذج والانساق أستاذة التعليم العالي - مخبر البنيات والنماذج
كلية الحقوق والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة وهران 2 (الجزائر) جامعة وهران 2 (الجزائر)

raofabuawwad@yahoo.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول:	تاريخ الارسال:
25 مارس 2020	30 جانفي 2020	01 سبتمبر 2019

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى جريمة الفساد وسبل الوقاية منها من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد. تطرقنا فيها لعدد موضوعات كالعوامل القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد، ووسائل الوقاية منها. وللإجابة على تساؤلات الدراسة طورنا أداة قياس (استبيان) اشتملت على (50 فقرة) مقسمة إلى خمسة محاور، عينة الدراسة (30) موظف، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة (40) موظف وموظفة، ثم قامنا بالتحقق من صدق وثبات الأداة إحصائياً باستخدام برنامج باستخدام اختبار ألفا كرونباخ. جمعت بيانات الدراسة وعولجت إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما استخدم مجموعة من المعالجات والاختبارات الإحصائية منها: اختبار معامل الارتباط -t test واختبار تحليل التباين الأحادي للتوصل إلى نتائج الدراسة، والتي كان من أهمها انخفاض أجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة، وعدم وجود تحفيز لموظفي القطاع الحكومي، وعدم مشاركة موظفي القطاع الحكومي في صنع القرار والتفرد بها من المسؤولين وضعف الوازع الديني والأخلاق عند الأفراد.

الكلمات المفتاحية: جرائم الفساد - هيئة مكافحة الفساد - الفساد - الوقاية - الشفافية - النزاهة.

Abstract :

This study aimed to identify the nature of the crime of corruption and the factors that lead to it and ways to prevent it from the viewpoint of the staff of the Anti-Corruption Committee. The researcher touched on a number of topics such as legal, political, social and economic factors leading to the crime of corruption and means of prevention of this crime. The researcher prepared a standard questionnaire covering (50) paragraphs divided into five axes. The sample consisted of (30) employees. The study population was 40 employees. Then the researcher verified the validity and stability of the tool by using Cronbach Alpha test. The study data were collected and statistically treated using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program. A number of treatments and statistical tests were also used: t-test and One-Way ANOVA test to reach the results of the study. The most important of which are the low wages of workers and the high standard of living, the lack of incentives for government employees, the individual decision-making of officials and the weakness of religious beliefs and ethics of individuals. It is a major.

key words: Crimes of corruption – Corruption Anti – Corruption Commission –Protection-Transparency – integrity.

⁽¹⁾ المؤلف المرسل: ط. د. رؤوف نادي محمود أبو عواد - Email: raofabuawwad@yahoo.com

مقدمة:

كثر الحديث خلال العقدین الأخيرین عن التخلف فی الدول النامية وما یصاحبه من ظواهر وأعراض وكانت ظاهرة الفساد بكافة صورها من بین المشاكل والقضايا التي أجمعت تقارير الخبراء الدولیین على ضرورة معالجتها فی الدول النامية وإذا أريد للتنمية أن تتحقق فهذه البلاد التي على قولهم تعد (مومياء تاريخية وحضارية لاحتضان الفساد) فعليهم مضاعفة جهود التطوير والتنمية لتقلیل الفجوة بین دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير.

ويعاني المجتمع الفلسطيني من آفة الفساد كغيره من مجتمعات العالم فی الشرق والغرب فالسلطة الفلسطينية تعاني ومنذ توليها مقاليد الحكم فی العام 1994 من صعوبات فی الأداء ومن معوقات مختلفة تقف فی وجه إرساء قواعد الحكم الصالح ويرتبط بعض هذه الصعوبات والمعوقات بطبيعة البيئة السياسية التي تحيط بعمل السلطة بينما يرتبط بعضها الآخر بظروف نشأتها التاريخية وخبراتها المتواضعة فی الحكم ووجود إشكالات تتعلق بالانتقال من الثورة والمنافی إلى الدولة والوطن وقد رافق ذلك عدد من المظاهر السلبية كان من أبرزها تفشي أوجه الفساد بین بعض الأفراد المنتفذين فی القطاع العام فمن المعروف أن أي حكومة انتقالية معرضة بشكل أكبر للفساد ویزداد ذلك إذا كانت تعاني من عدم الاستقرار أو من تدخلات أجنبية سلبية كالاحتلال أو من تدفق أموال المساعدات كبیرو قبل استكمال بناء مؤسساتها وقد سمحت هذه العوامل مجتمعة للفساد بأشكاله المختلفة بالظهور فی بعض الأوساط القيادية المدنية والأمنية ومن هذه الأشكال الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتكسب الوظيفي والرشوة فی الأعمال العامة مما أدى إلى إهدار المال العام وقد كان من الضروري توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية الحد من انتشار الفساد ووقف تقشيره فی الجسم الفلسطيني وذلك من خلال التعرف إلى أسبابه ومظاهره وطرق مكافحته عن طريق محاصرة نتائجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس سلباً فئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء ولهذا يعد الفساد من أهم التحديات التي ينبغي على الحكومات مواجهتها وإيجاد سبل الوقاية منها فی كل منحنى من منحنيات حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تعود إلى الناس الثقة والإیمان بجدوى النزاهة والشرف والجد فی العمل وإعلاء شأن الوطن والصالح العام¹.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية كون هذه الدراسة من الدراسات الأولى فی الضفة الغربية التي تناولت هذا الموضوع كونها تتعلق بموضوع جوهري لذلك سوف تساهم هذه الدراسة فی إغناء وإثراء الأدب النظري فی المكتبة الفلسطينية حول ما يتعلق بجرائم الفساد.

أما من الناحية العملية فإنها ستساعد أصحاب القرار وأصحاب رسم السياسات العامة وخصوصاً هيئة مكافحة الفساد في وضع الخطط والتشريعات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة استناداً لما ستوضحه هذه الدراسة في تحديد للعوامل المؤدية إلى جرائم الفساد كما ستبين لأصحاب القرار السبل الكفيلة بالوقاية من تلك الجرائم.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد مخاطر جرائم الفساد على المجتمع الفلسطيني وذلك لأنها ليست مجرد انحراف عن تطبيق التشريعات المطبقة في الدولة ومخالفة لأحكامها فقط وإنما هي في الحقيقة انهيار في النظام القانوني وبالتالي فإن جرائم الفساد التي يرتكبها موظفو الدولة تعد جرائم فوق القانون وذلك بسبب السلطة المستبدّة التي يمارسها هؤلاء الموظفين والتي تعود بالضرر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة والتي تكون عائقاً في تطور وتقدم الدولة. ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني في ظل سعي السلطة الوطنية نحو بناء مؤسسات الدولة فإن تفشي آفة الفساد يعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه تطور ونمو المؤسسات الفلسطينية لذلك لا بد من محاربة هذه الآفة لتكون قادرين على مواجهة الاحتلال فإن لم نستطع حماية أنفسنا من الداخل فلن نكون قادرين على مواجهة ما يهددنا من الخارج.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن ما هي العوامل المؤدية الى جرائم الفساد وسبل الوقاية منها في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد.

الهدف من الدراسة:

- الكشف عن العوامل المؤدية إلى جرائم الفساد وسبل الوقاية منها في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد.
- التعرف على جريمة الفساد وأنواعها المختلفة.
- معرفة العوامل (القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية إلى جرائم الفساد في الضفة الغربية وسبل الوقاية منها من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد.
- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟
- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

- التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير سبل الوقاية جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟
أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: ما هي العوامل المؤدية الى جرائم الفساد وسبل الوقاية منها في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد.
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1) ما هي العوامل (القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية إلى جرائم الفساد وسبل الوقاية منها في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد ؟

2) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

3) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

4) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

5) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

6) هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) ؟

حدود الدراسة:

1- الحدود البشرية: الموظفين العاملين في هيئة مكافحة الفساد.

2- الحدود المكانية: مؤسسة هيئة مكافحة الفساد

مفاهيم الدراسة:

الفساد: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة أي أن يستعمل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته.²

الفساد إجرائياً: هو العلاقة التي ستحصل عليها الدراسة نظراً لاستجابات أفراد العينة حول جريمة الفساد والعوامل المؤدية إليها وسبل الوقاية منها.

هيئة مكافحة الفساد: هي هيئة بموجب قانون مكافحة الفساد³ (المعدل) رقم (1) لسنة (2005) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية ولها بهذه الصفة التصرف بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها وحق إبرام العقود والتقاضي ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المنتدبة أمام الهيئة. (قانون مكافحة الفساد (المعدل) رقم (1) لسنة 2005).

هيئة مكافحة الفساد إجرائياً: هي الجهة ذات الاختصاص في جرائم الفساد بجميع أشكاله. **الشفافية**⁴: تعرف الشفافية كمفهوم مهم من المفاهيم ذات العلاقة بمكافحة الفساد بأنها القرارات التي اتخذت ويتم تنفيذها حسب القواعد والأنظمة، وهذا يعني أيضاً أن المعلومات متاحة بحرية ويمكن الوصول إليها مباشرة بواسطة أولئك الذين سيتأثرون مثل هذه القرارات. كذلك فإن الشفافية تعني أن صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق القواعد، وتعني أيضاً أن المعلومات متاحة ويمكن أن تصل مباشرة إلى أولئك المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها، وتعني كذلك إتاحة معلومات كافية بأشكال مفهومة، من خلال الإعلام.

ويتم البدء بالعمل في تطبيق مبدأ الشفافية منذ الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمنظمة، والتي تكون متاحة للمستفيدين والهيئات ذات العلاقة، ليكونوا على اطلاع وبينة بالنسبة للنشاطات المنفذة، وآلية وتوقيت التنفيذ. وتقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية، تساعد على فهمها ومراقبتها، وتزيد من سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية

النزاهة: إن النزاهة كمفهوم آخر من المفاهيم ذات العلاقة بمكافحة الفساد فتعرف بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك القويم المرتبط بمبدأ تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص الذين يتولون مناصب

عامة عليا على الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ، بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم⁵.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة بعنوان (الفساد في الأرض أسبابه وطرق علاجه) دراسة قرآنية موضوعية وهي بحث مقدم من الطالب أحمد بن محمد بن سعيد الشهراني⁶ سنة (2005) حيث إن هدف الباحث من هذه الدراسة تحديد مفهوم الفساد في الأرض في ضوء الآيات القرآنية وبيان الأسباب التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة، وتحديد مظاهر الفساد في الأرض والتي حددها القرآن وتقديم الحلول القرآنية لمواجهة الفساد في الأرض وذكر نماذج من المفسدين في الأرض عرض لهم القرآن الكريم. تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول رئيسية الفصل الأول كان بعنوان: أسباب الفساد، الفصل الثاني كان بعنوان: مظاهر الفساد وآثاره، الفصل الثالث كان بعنوان: النهي عن الفساد، الفصل الرابع كان بعنوان: علاج الفساد.

وقد توصل الباحث إلى نتائج منها: أن فساد الشيء خروجه عن الاعتدال ووصف الفساد يطلق عليه سواء أكان هذا التغير قليلاً أم كثيراً، أن الإفساد والفساد يفترقان في المعنى عند ذكرهما مجتمعين فيراد بفساد الشيء ما كان فاسداً في نفسه أما الإفساد ما كان فيه الفساد طارئاً بسبب خارجي، إن من أبرز مظاهر الفساد وأخطرها الفساد العقدي حيث إن لهذا النوع من الفساد أشكال مختلفة، أبرز أسباب الفساد التي تناولتها الآيات التي تتحدث عن الفساد هي: الشرك، انحراف الفطرة، والتكبر عن قول الحق، وأمراض الشهوات والشبهات والأهواء، ومعاداة المصلحين والصد عن سبيل الله، إهمال شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الكسب الحرام، التناقض بين القول والعمل والظاهر والباطن، والصحة السيئة، وفتنة السلطة، والاعتداء على الآخرين. عالج القرآن الفساد في شقين: جانب الوقاية من الفساد قبل وقوعه وجانب علاج الفساد ويتمثل في مدافعته ومكافحته بعد وقوعه.

الدراسة الثانية⁷: بعنوان (معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد) دراسة تأصيلية تحليلية وهي بحث مقدم من الطالب فيصل بن طلع بن طابع المطيري سنة (2008) حيث إن هدف الباحث من هذه الدراسة هو بيان نظره الإسلام إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد وبيان الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد قبل إصدار الاستراتيجية، وبيان أبرز معالم الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وبيان المعوقات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التأصيلي الذي يقوم على استخلاص النتائج وذلك باستقراء الوثائق والدراسات والبحوث العلمية المتوفرة، ومن ثم

تحليلها للوصول إلى إجابات عن أسئلة البحث. تتكون الدراسة من ثلاثة فصول الفصل الأول بعنوان: مفهوم النزاهة ومفهوم الفساد وآثاره وأنواعه، الفصل الثاني بعنوان: حماية النزاهة ومكافحة الفساد من الوجهة الشرعية، الفصل الثالث بعنوان: جهود المملكة العربية السعودية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد توصل الباحث إلى نتائج منها: أن النظرة إلى الفساد تختلف باختلاف الباحثين، فكل منهم ينظر إليه بزاويته. إن الفساد الإداري يتمثل في: وضع الشخص مصالحه الخاصة بصورة غير مشروعة فوق المصلحة العامة التي تعهد بخدمتها أو فوق المثل العليا. أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد قد تجلت في أسمى معانيها في عهد النبوة والخلافة الراشدة قولاً وعملاً. أن من السمات البارزة للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد أنها لامست عنصرين مهمين من وسائل مكافحة الفساد وهما التركيز على دور الإعلام وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في رصد ومكافحة الفساد إن من أبرز وسائل التغلب على معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ظهور الدور الإعلامي بوسائله المتعددة ونهوضه بمسؤولياته تجاه حماية النزاهة ومكافحة الفساد والمشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في محاربة الفساد.

الدراسة الثالثة⁸: دراسة بعنوان (أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية) بحث مقدم من الطالب عبد القوي بن لطف عبد الله علي جميل سنة (2008) حيث إن هدف الباحث من هذه الدراسة التعرف على أنماط الفساد الشائعة في القطاعات الحكومية، والتعرف على العوامل المؤدية إلى الفساد، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد، والتعرف على أهم الآليات التي تسهم في مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى التعرف على الفروق الجوهرية ذات الدلالة الإحصائية في آراء أفراد الدراسة تجاه محاورها. اتبع الباحث المنهج الوصفي بمدخله (المسح الاجتماعي والوثائقي) لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، كما استخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تتحدث هذه الدراسة عن مفهوم الفساد أنماطه وخصائصه والعوامل المؤدية إليه وآثاره وطرق مكافحته وأيضاً تتحدث عن الجهود الدولية في مكافحة الفساد وعن جهود الجمهورية اليمنية.

قد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن أكثر أنواع الفساد شيوعاً في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية استغلال النفوذ، اختلاس المال العام، المحاباة والتحيز لجماعات وأفراد دون وجه حق، التلاعب في تحصيل الإيرادات الحكومية، أما أقلها شيوعاً إفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة وتسهيل عمليات غسل الأموال. أهم العوامل المؤدية إلى الفساد

في القطاعات الحكومية تدني الأجور انتشار الفقر والجهل والبطالة وعدم الاستقرار السياسي، أما أهم المعوقات التي تواجه عملية مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية فهي ضعف الرقابة الإدارية والمالية في القطاعات الحكومية الحصانات التي يتمتع بها شاغلي المناصب العليا في الدولة، نقص الكوادر الفنية المؤهلة في أجهزة مكافحة الفساد أما أقل المعوقات فهي انتشار شبكات منظمة للفساد، أهم آليات مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة، تطبيق قانون إقرار الذمة المالية أما أقل الآليات إسهاماً في مكافحة الفساد فتح فروع للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في جميع محافظات الجمهورية.

التعقيب على الدراسات السابقة؛

تناول الشهواني دراسة جريمة الفساد أسبابها وطرق علاجها من ناحية قرآنية موضوعية. وتناول عبدالله دراسة الفساد والآثار المترتبة عليه على القطاع الخاص في المجتمعات العربية، في حين أن المطيري تناول دراسة المعوقات التي تمنع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأيضاً تناول جميل دراسة أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، فكل منهم درس الفساد منظور معين.

في حين تميزت هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث بتركيزها على العوامل المؤدية إلى جريمة الفساد وخاصة العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد، وسبل الوقاية منها، وكذلك اختلفت في اختيار عينة الدراسة من الموظفين العاملين في هيئة مكافحة الفساد الذي يجعلها أكثر دقة وموضوعية، بالإضافة إلى تحديد منهج البحث وإعداد الاستبانة للدراسة وكيفية صياغة المشكلة وصياغة الأسئلة والأهداف وسرد المحتويات وطريقة إعداد أداة الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها؛

يتضمن هذا الفصل شرحاً تفصيلياً لمنهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، المعالجات الإحصائية المستخدمة.

منهج الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج المتبعة في الدراسة الإنسانية والاجتماعية في الجانبين العلمي والعمل.

مجتمع الدراسة: تم تطبيق الدراسة على الموظفين في هيئة مكافحة الفساد بواقع 40 موظف.

عينة الدراسة: تم العمل بأسلوب العينة العشوائية البسيطة لتناسبه مع أغراض الدراسة حيث تم توزيع 30 استبانة استعادت الباحثة منها 26 استبانة.

(1) متغير الجنس:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على متغير الجنس، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (1): التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	16	61.5
الإناث	10	38.5
المجموع	26	100.0

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن أكثر إجابات العينة لفئة (الذكر) جاءت أولاً حيث بلغت نسبتها (61.5 %) في حين جاءت فئة (الإناث) ثانياً ما شكلت نسبته (38.5 %) من إجابات العينة. وتشير هذه النتيجة إلى أن العاملين في هيئة مكافحة الفساد من الذكور أكثر من الإناث.

(2) متغير المؤهل العلمي:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على متغير الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة فأقل	1	3.8
دبلوم	1	3.8
بكالوريوس	18	69.2
دراسات عليا	6	23.1
المجموع	26	100.0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أكثر إجابات العينة جاءت لفئة البكالوريوس حيث بلغت نسبتها (69.2 %) ثانياً جاءت فئة الدراسات العليا حيث بلغت نسبتها (23.1 %) وثالثاً جاءت فئتا الدبلوم والثانوية العامة حيث بلغت نسبتهما (3.8 %) وهذا يدل على وجود درجة تعليمية جيدة للموظفين العاملين في هيئة مكافحة الفساد حيث إن غالبيتهم من حملة شهادة البكالوريوس.

(3) متغير سنوات الخبرة:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على متغير سنوات الخبرة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية لمتغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من خمس سنوات	1	3.8
2	من 5-10 سنوات	11	42.3
3	10 سنوات فأعلى	14	53.8
	المجموع	26	100.0

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أكثر إجابات العينة جاءت لفئة 10 سنوات خبرة فأعلى حيث بلغت نسبتها (53.8 %) ثانياً جاءت فئة من 5-10 سنوات خبرة حيث بلغت نسبتها (42.3 %) ثالثاً جاءت فئة أقل من خمس سنوات خبرة حيث بلغت نسبتها (3.8 %) وهذا يدل على وجود خبرة عالية لدى العاملين في هيئة مكافحة الفساد حيث إن معظمهم لديه عشر سنوات فأعلى من الخبرة.

أداة الدراسة:

تم استخدام أداة القياس (الاستبانة) وذلك لاستقصاء آراء عينة الدراسة المكونة من العاملين في هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية، وتم تقسيم الاستبانة إلى جزئين:

- الجزء الأول: اشتمل على المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي تكونت من:

(1) الجنس: ذكر، أنثى.

(2) المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا.

(3) سنوات الخبرة: أقل من خمس سنوات، من 5-10 سنوات، 10 سنوات فأعلى.

• الجزء الثاني: وتم تقسيمه إلى خمسة محاور، وشملت:

(1) المحور الأول: العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد والتي تكونت من (1-10 قضايا).

(2) المحور الثاني: العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد والتي تكونت من (1-10 قضايا).

(3) المحور الثالث: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد والتي تكونت من (1-10 قضايا).

(4) المحور الرابع: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد والتي تكونت من (1-10 قضايا).

5) المحور الخامس: سبل الوقاية من جريمة الفساد والتي تكونت من (1-10 فقرات).

صدق الأداة: تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مشرف البحث ومن ثم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص حيث قاموا بدورهم بتصحيحها وتقويمها، تم إجراء التعديلات المطلوبة حتى ظهرت الأداة بشكلها النهائي.

ثبات الأداة: ولعرفة ثبات الاستبانة والصدق التكويني ومدى تجانس إجابات أفراد العينة تم إجراء تحليل *RELIABILITY ANALYSIS*، وتم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة ومدى الاتساق الداخلي بين الفقرات، والجدول التالي يبين تلك النتيجة.

جدول رقم (4): نتيجة اختبار معامل كرونباخ ألفا المطبق على الدراسة

نتيجة اختبار معامل كرونباخ ألفا المطبق على الدراسة	قيمة كرونباخ ألفا
	0.913

يشير الجدول أعلاه حيث تم قياس الثبات باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا إلى أن قيمة ثبات الاستبانة بلغت (0.913) وهي قيمة جيدة جداً لثبات الاستبانة.

المعالجة الإحصائية: بعد جمع البيانات لهذه الدراسة قام الباحث بترميزها لإدخالها إلى الحاسب الآلي حيث تم استخدام برنامج *SPSS* للمعالجة الإحصائية كالآتي:

- 1- اختبار الثبات كرونباخ ألفا.
- 2- التوزيعات التكرارية للعوامل الديموغرافية.
- 3- تحليل اتجاهات أفراد العينة.
- 4- اختبار *INDEPENDENT T TEST*.
- 5- اختبار *ANOVA*.

أسلوب وأداة جمع البيانات:

(1) البيانات الثانوية: تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة والمقالات المنشورة عبر الإنترنت

(2) البيانات الأولية: تم استخدام البيانات التي تم تفرغها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي *SPSS* لإجابات أفراد العينة على الاستبانة.

متغيرات الدراسة:

- (1) المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات الديموغرافية في العينة (الجنس، الكلية، سنوات الخبرة).
- (2) المتغير التابع: العوامل (القانونية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) المؤدية إلى جريمة الفساد، سبل الوقاية من جريمة الفساد.

تصحيح الأداة: لقد اعتمد التوزيع الآتي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لطريقة ليكرات الخماسية.

موافق كبير جداً	موافق كبير	موافق	موافق قليلة	موافق قليلة جداً
5	4	3	2	1

مفتاح التصحيح

الجدول رقم (5): مفتاح التصحيح

الرمز	الوزن النسبي	الخيار
1	1-1.79	درجة قليلة جداً
2	1.80-2.95	درجة قليلة
3	2.96-3.39	درجة متوسطة
4	3.40-4.19	درجة كبيرة
5	4.20-5.00	درجة كبيرة جداً

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس: ما هي العوامل المؤدية إلى جريمة الفساد في الضفة الغربية وسبل الوقاية منها من وجهة نظر العاملين في هيئة مكافحة الفساد ؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمحاوَر الدراسة، والجدول التالي توضح ذلك:

1- العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد:

يشير الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي للمحور (2.41) وقد تراوحت الدرجات ما بين (1.19 - 3.35) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة قليلة من المبحوثين على فقرات المحور.
- حازت الفقرة الأولى والتي تنص على وجود نقص في النصوص القانونية في القوانين المتعلقة بمكافحة جريمة الفساد على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي (3.35).
- حازت الفقرة الرابعة والتي تنص على عدم وجود نيابة متخصصة بمكافحة الفساد على أقل درجة موافقة بمتوسط حسابي (1.19) وتعتبر أضعف فقرات المحور.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمحور

الأول (العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	وجود نقص في النصوص القانونية في القوانين المتعلقة بمكافحة جريمة الفساد.	3.35	0.846	درجة متوسطة
2	عدم وجود مشاركة مجتمعية في صياغة القوانين الخاصة بمكافحة الفساد.	2.92	1.093	درجة متوسطة
3	عدم وجود قانون مخصص في هيئة مكافحة الفساد.	1.23	0.514	درجة قليلة جدا
4	عدم وجود نيابة متخصصة بمكافحة الفساد.	1.19	0.694	ضعيفة جدا
5	ضعف أداء أنظمة العدالة الجنائية المختصة بمكافحة الفساد.	2.46	1.174	درجة قليلة
6	عدم مؤكدية تطبيق العقوبات بحق مرتكبي جرائم الفساد.	2.19	1.327	درجة قليلة
7	عدم وجود عقوبات رادعة في القوانين.	3.31	1.408	درجة متوسطة
8	التباطؤ في إجراءات محاكمة مرتكبي جرائم الفساد.	3.23	1.366	درجة متوسطة
9	عدم علانية العقوبات بحق مرتكبي جرائم الفساد.	2.88	1.366	درجة قليلة
10	عدم وجود قانون موحد لمكافحة الفساد.	1.42	0.758	درجة قليلة جدا
11	الدرجة الكلية	2.41	0.5075	درجة قليلة

2- العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد.

يشير الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي للمحور (3.10) وقد تراوحت الدرجات ما بين (2.15- 3.62) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من المبحوثين على فقرات المحور.
- حازت الفقرة الخامسة والتي تنص على عدم وجود تحفيز لموظفي القطاع الحكومي أعلى درجة موافقة وبمتوسط حسابي (3.3).
- حازت الفقرة الثانية والتي تنص على تزوير الانتخابات والتلاعب بها على أقل درجة موافقة والتي تنص بمتوسط حسابي (2.15)، وتعتبر أضعف فقرات المحور.

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمحور

الثاني (العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد)

الرقم	الفقره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	غياب الحكم الصالح والقيادة النزيهة.	2.62	1.299	درجة قليلة
2	تزوير الانتخابات والتلاعب بها.	2.15	1.434	درجة قليلة
3	عدم وجود نظام سياسي قائم على الاستماع إلى شكاوي ومتطلبات الجماهير المتضررين من الفساد.	2.73	1.458	درجة قليلة
4	عدم وجود الرقابة التي تكفل الشفافية في تنفيذ السياسات العامة.	3.04	1.455	درجة متوسطة
5	عدم وجود تحفيز لموظفي القطاع الحكومي.	3.62	1.061	درجة كبيرة
6	عدم مشاركة موظفي القطاع الحكومي في صنع القرار والتفرد بها من المسؤولين.	3.46	1.140	درجة كبيرة
7	وجود الأحزاب السياسية المتنافسة من أجل الوصول إلى الحكم والسلطة بأي وسيلة.	3.19	1.167	درجة متوسطة
8	نظام البيروقراطية في مؤسسات الدولة.	3.19	1.021	درجة متوسطة
9	يساهم الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياساته في انتشار جرائم الفساد.	4.15	1.223	درجة متوسطة
10	عدم وجود رقابة متخصصة على الموظفين العموميين.	2.92	1.383	درجة قليلة
11	الدرجة الكلية	3.10	0.8671	درجة متوسطة

3- العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد:

يشير الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي للمحور (3.85) وقد تراوحت الدرجات ما بين (4.27 - 3.46) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من المبحوثين على فقرات المحور.
- حازت الفقرة التاسعة والتي تنص على أن تدرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية من أجل إنجاز بعض الأعمال سبب رئيس من العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد على أعلى درجة موافقة وبمتوسط حسابي (4.27).
- حازت الفقرة الثامنة والتي تنص على ضعف الثقة بالتنظيم الاجتماعي وعدم الارتباط في المجتمع على أقل درجة موافقة بمتوسط حسابي (3.46) وتعتبر أضعف فقرات المحور.

الجدول (8) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمحور الثالث (العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ضعف الوازع الديني وغياب القيم والأخلاق	3.81	0.981	درجة كبيرة
2	وجود الانتماءات الإقليمية وعلاقات القرابة في التعامل الرسمي	4.15	0.784	درجة كبيرة
3	سلوك بعض العاملين في القطاع الحكومي مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة	4.00	1.020	درجة كبيرة
4	سيادة بعض المعتقدات عند الأفراد تتسبب في التستر على المفسدين مثل (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق)	3.58	1.102	درجة كبيرة
5	انتشار الجهل وعدم الوعي بحقوق الفرد في الرقابة على الأجهزة الحكومية	3.77	0.908	درجة كبيرة
6	تحول فساد السلوك الأخلاقي إلى سلوك مستقر ومعتاد عليه بين الموظفي	3.77	1.070	درجة كبيرة
7	وجود الفساد يثير استياء بعض الفئات ويضعف أملها في التطوير مما يدفعها إلى المحاكاة	4.08	1.129	درجة كبيرة
8	ضعف الثقة بالتنظيم الاجتماعي وعدم الارتباط في المجتمع	3.46	1.029	درجة كبيرة
9	تمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية من أجل إنجاز بعض الأعمال	4.27	1.002	درجة كبيرة جدا
10	الابتعاد عن القيم المجتمعية واتباع السياسات المنتجة القائمة على اتباع أي وسيلة من أجل تحقيق الهدف	3.65	0.936	درجة كبيرة
	الدرجة الكلية	3.85	0.604	درجة كبيرة

4- العوامل الاقتصادية المؤدية الى جريمة الفساد:

يشير الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي للمحور (3.33) وقد تراوحت الدرجان ما بين (4.12- 2.27) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من المبحوثين على فقرات المحور.
- حازت الفقرة الأولى والتي تنص على انخفاض أجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة على أعلى درجة موافقة وبمتوسط حسابي (4.12).

- حازت الفقرة العاشرة والتي تنص على بيع مؤسسات القطاع الحكومي إلى مؤسسات القطاع الخاص وقيام الوكلاء والسماسرة ببيعها بأقل الأسعار على أقل درجة موافقة بمتوسط حسابي (2.27) وتعتبر أضعف فقرات المحور.

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمحور

الرابع (العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	انخفاض أجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة	3.71	0.952	درجة كبيرة جدا
2	انتشار الفقر والبطالة في المجتمع	4.15	0.958	درجة كبيرة
3	تدخل السلطة في السوق الاقتصادي مما يدفع المواطنين إلى تقديم الرشاوى لتسيير مصالحهم	4.00	1.240	درجة كبيرة
4	فرض قيود على التجارة مع منح سلطات تقديرية للموظفين	3.58	1.132	درجة متوسطة
5	عدم ثبات أسعار العملات المحلية	3.77	1.317	درجة قليلة
6	وجود خلل في النظام الضريبي وانتشار السوق السوداء والتحايل على القوانين	3.67	1.266	درجة متوسطة
7	فرض الرسوم الجمركية بصورة عشوائية وترك جميعها في أيدي صغار الموظفين	4.08	1.423	درجة قليلة
8	عدم توافر المعلومات عن مشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة عليها مما يؤدي إلى التزوير والاختلاس		1.206	درجة كبيرة
9	سوء توزيع الموارد مما يؤدي إلى استغلال الفقراء من أجل مضاعفة المكاسب		1.175	درجة كبيرة
10	بيع مؤسسات القطاع الحكومي إلى مؤسسات القطاع الخاص وقيام الوكلاء والسماسرة ببيعها بأقل الأسعار		1.402	درجة قليلة
	الدرجة الكلية	3.33	0.892	درجة كبيرة

5- سبل الوقاية من جريمة الفساد:

يشير الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي للمحور (4.9) وقد تراوحت الدرجات ما بين (3.12- 4.65) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من المبحوثين على فقرات المحور.

- حازت الفقرة الثانية والتي تنص على تشديد العقوبات الرادعة على مرتكبي جرائم الفساد على أعلى درجة موافقة وبمتوسط حسابي (4.65).
 - حازت الفقرة الخامسة والتي تنص على إنشاء نيابة متخصصة بمكافحة الفساد على أقل درجة موافقة بمتوسط حسابي (3.12) وتعتبر أضعف فقرات المحور.
- الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالمحور الخامس (سبل الوقاية من جريمة الفساد)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تعديل نصوص قانون مكافحة الفساد	4.27	0.778	درجة كبيرة جدا
2	تشديد العقوبات الرادعة على مرتكبي جرائم الفساد	4.65	0.629	درجة كبيرة جدا
3	المشاركة المجتمعية في صياغة التشريعات	4.15	0.784	درجة كبيرة جدا
4	التواصل مع الجماهير من خلال وسائل مختلفة	4.35	0.689	درجة كبيرة جدا
5	إنشاء نيابة متخصصة بمكافحة الفساد	3.12	1.705	درجة متوسطة
6	أن تكون إجراءات المحاكمة والعقوبات علانية	3.81	1.386	درجة كبيرة
7	العمل على تحسين الوضع المالي للموظفين وفق خطط واستراتيجيات	4.31	0.838	درجة كبيرة جدا
8	نشر الوعي لدى المواطنين بجرائم الفساد ومخاطرها	4.58	0.703	درجة كبيرة جدا
9	إنشاء جهاز متخصص في أعمال الرقابة الإدارية والمالية	3.50	1.581	درجة كبيرة جدا
10	عقد مؤتمرات وورش عمل مع الجامعات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لتوعيتها بمخاطر جريمة الفساد	4.23	1.032	درجة كبيرة جدا
	الدرجة الكلية	4.09	0.5295	درجة كبيرة

ثانياً - النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لاختبار سؤال الدراسة الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس وذلك باستخدام الاختبارات المناسبة، والنتائج الآتية تبين ذلك:

نتائج اختبار السؤال الثاني: ينص السؤال الثاني على:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟"

ولاختبار السؤال الثاني تم تقسيم السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول H1-1: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (الجنس) ؟
حيث تم استخدام اختبار *Independent Sample t-test* وتشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.455) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.159)، وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريية) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل القانونية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير الجنس.

جدول (11) نتيجة اختبار *Independent Sample Test* المطبق على السؤال الفرعي الأول

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم ت	الدلالة الإحصائية
العوامل القانونية	ذكور	16	2.5312	0.53131	1.455	0.159
	إناث	10	2.2400	0.43256		

السؤال الفرعي الثاني H1-2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (المؤهل العلمي) ؟
ولاختبار السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA*، حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (240.2) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.112) وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريية) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل القانونية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (12):نتيجة اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA* المطبق على السؤال الفرعي

الثاني

المحور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل القانونية	بين المجموعات	1.507	3	0.502	2.240	0.112
	خلال المجموعات	4.933	22	0.224		
	المجموع	6.440	25			
		2.007	3			

السؤال الفرعي الثالث 3-11: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (سنوات الخبرة)؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA*

حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة، حيث

بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.218) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.314)

وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات

إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل القانونية المؤدية لجريمة الفساد حسب

متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (13):نتيجة اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA* المطبق على السؤال الفرعي

الثالث

المحور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل القانونية	بين المجموعات	0.617	2	0.309	1.218	0.314
	خلال المجموعات	5.823	23	0.253		
	المجموع	6.440	25			

نتائج السؤال الثالث:ينص السؤال الثالث على:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل

السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات

الخبرة) ؟"

ولاختبار السؤال الثالث تم تقسيم السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول H2-1: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (الجنس).

حيث تم استخدام اختبار *Independent Sample t-test* وتشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.893) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.70)، وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل السياسية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير الجنس.

جدول (14): نتيجة اختبار *Independent Sample Test* المطبق على السؤال الفرعي الثاني

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمت ت	الدلالة الإحصائية
العوامل السياسية	ذكور	16	3.3500	0.81731	1.893	0.70
	إناث	10	2.7200	0.83905		

السؤال الفرعي الثاني H2-2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (المؤهل العلمي) ؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA*

حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.484) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.087) وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل السياسية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (15):نتيجة اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA* المطبق على السؤال الفرعي

الثاني

المحور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل السياسية	بين المجموعات	6.816	22	0.770	2.484	0.087
	خلال المجموعات	9.125	25	0.310		
	المجموع	1.519	3			

السؤال الفرعي الثالث 3- H2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (سنوات الخبرة) ؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA*

حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل السياسية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة،

حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (226) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة

(0.800) وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة

بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات

لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل السياسية المؤدية لجريمة الفساد

حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (16):نتيجة اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA* المطبق على السؤال الفرعي

الثالث

محور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل السياسية	بين المجموعات	0.176	2	0.088	0.226	0.800
	خلال المجموعات	8.949	23	0.389		
	المجموع	9.125	25			

نتائج اختبارالسؤال الرابع: ينص السؤال الرابع على:

" هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل

الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات

الخبرة) ؟ "

ولاختبار السؤال الثالث تم تقسيم السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية :

السؤال الفرعي الأول H3-1: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (الجنس) ؟

حيث تم استخدام اختبار *Independent Sample t-test* وتشير نتائج الجدول إلى وجود عدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-0.106) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.917) وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات الموظفين في هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس. وعند مقارنة المتوسطات الحسابية ما بين إجابات الذكور والإناث، نجد أن تلك الفروق قد جاءت لصالح فئة (الإناث).

جدول (17): نتيجة اختبار *Independent Sample Test* المطبق على السؤال الفرعي الثالث

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمت ت	الدلالة الإحصائية
العوامل الاجتماعية	ذكور	16	3.8438	0.45456	-0.106	0.917
	إناث	10	3.8700	0.81792		

السؤال الفرعي الثاني H3-2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (المؤهل العلمي) ؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA*

حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.877) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.468) وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريية) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول (18): نتيجة اختبار أحادي التباين *One-Way ANOVA* المطبق على السؤال الفرعي

الثاني

محور	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
------	----------------	-------------	----------------	--------	---------------

0.468	0.877	0.669	22	16.791	بين المجموعات	العوامل الاجتماعية
		0.763	25	18.798	خلال المجموعات	
			3	2.309	المجموع	

السؤال الفرعي الثالث 3-3H3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (سنوات الخبرة)؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way

ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير سنوات

الخبرة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.251) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى

دلالة (0.780) وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة)

القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات

لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاجتماعية المؤدية لجريمة

الفساد حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (19): نتيجة اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA المطبق على السؤال

الفرعي الثالث

محور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	402	2	0.201	0.251	0.780
	خلال المجموعات	18.397	23	0.800		
	المجموع	18.798	25			

نتائج اختبار السؤال الخامس: ينص السؤال الخامس على:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية

المؤدية إلى جريمة الفساد حسب الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) ؟

ولاختبار السؤال الخامس تم تقسيم السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول 1-4H4: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الدراسة

(الجنس) ؟

حيث تم استخدام اختبار Independent Sample t-test وتشير نتائج الجدول إلى

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغير العوامل

الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-)

0.990) وهي أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.332) وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات الموظفين في هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير الجنس. وعند مقارنة المتوسطات الحسابية ما بين إجابات الذكور والإناث، نجد أن تلك الفروق قد جاءت لصالح فئة (الإناث).
جدول (20): نتيجة اختبار Independent Sample Test المطبق على السؤال الفرعي الرابع

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمت ت	الدلالة الإحصائية
العوامل الاقتصادية	ذكور	16	3.1938	0.76024	-0.990	0.332
	إناث	10	3.5500	1.07832		

السؤال الفرعي الثاني H4-2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير (المؤهل العلمي) ؟
ولاختبار السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.606) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.618) وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول جدول رقم (21) نتيجة اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA المطبق على السؤال

الفرعي الثاني

محور	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	22	0.506	0.606	0.618
	خلال المجموعات	25	0.836		
	المجموع	3	0.170		

السؤال الفرعي الثالث H4-3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة ؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير العوامل القانونية المؤدية إلى جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (524,1) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.239) وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير العوامل الاقتصادية المؤدية لجريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (22): نتيجة اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA المطبق على السؤال الفرعي الثالث

محور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	2.331	2	1.165	1.524	0.239
	خلال المجموعات	17.584	23	0.765		
	المجموع	19.915	25			

نتائج اختبار السؤال السادس: ينص السؤال السادس على:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) ؟

السؤال الفرعي الخامس H5-1: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغيرات الدراسة (الجنس) ؟

حيث تم استخدام اختبار Independent Sample t-test وتشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.281) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.212)، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير الجنس.

جدول (23): نتيجة اختبار Independent Sample Test المطبق على السؤال الفرعي

الخامس

المحور	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمت ت	الدلالة الإحصائية
سبل الوقاية من جريمة الفساد	ذكور	16	4.2000	0.45753	1.281	0.212
	إناث	10	3.9300	0.61653		

السؤال الفرعي الثاني H5-2: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير (المؤهل العلمي)؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثاني، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way

ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت

قيمة (F) المحسوبة (0.575) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.638) وهي

بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريية) القائلة بعدم وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات إجابات

موظفي هيئة مكافحة الفساد لتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (24): نتيجة اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA المطبق على السؤال

الفرعي الثاني

محور	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
سبل الوقاية من جريمة الفساد	بين المجموعات	22	0.295	0.575	0.638
	داخل المجموعات	25			
	المجموع	3			

السؤال الفرعي الثالث H5-3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة؟

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way

ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة، حيث

بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.90، 1) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.353)

وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريية) القائلة بعدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات

إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (25): نتيجة اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA المطبق على السؤال

الفرعي الثالث

محور		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
سبل الوقاية من جريمة الفساد	بين المجموعات	0.607	2	0.304	1.090	0.353
	خلال المجموعات	6.403	23	0.278		
	المجموع	7.010	25			

ولاختبار السؤال الفرعي الثالث، تم استخدام اختبار أحادي التباين One-Way ANOVA حيث تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (090.1) وهي أدنى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.353) وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية العدمية (الصفريّة) القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات إجابات لمتوسطات إجابات موظفي هيئة مكافحة الفساد لمتغير سبل الوقاية من جريمة الفساد حسب متغير سنوات الخبرة.

خاتمة:

بعدما قام الباحث بتعريف الفساد وذكر أنواعه وبعض صوره وقام بتحديد كل من العوامل القانونية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية المؤدية إلى جريمة بالفساد وسبل توصل الباحث إلى عدد من الوقاية منها على مختلف هذه الأصعدة توصل الباحث إلى النتائج والاقتراحات التالية:

أولاً - النتائج:

بالنسبة إلى جريمة الفساد فإنه لا يوجد تعريف شامل لها حيث إن الباحث عرّفه على أنه أي جريمة يرتكبها الموظف العام لتحقيق المنفعة الشخصية له أو لجماعته والتي تعود بأضرار على الدولة بأكملها وتحول دون تنميتها وتطورها. اعتماداً على المعطيات السابقة وبعد تحليلها، خرج الباحث بالعديد من النتائج تتمثل في:

1- أعلى نسبة إجماع جاءت لصالح العوامل الاجتماعية الذي تلاه العوامل الاقتصادية بعد ذلك جاءت العوامل السياسية والذي جاء أخيراً العوامل القانونية. وهذا يدل على أن أكبر

العوامل المؤثرة في جريمة الفساد هي العوامل الاجتماعية من وجهة نظر الموظفين العاملين في هيئة مكافحة الفساد.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل من متغير العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية حسب متغير الجنس، وجاءت هذه الفروق لصالح فئة (الإناث).

3- باستثناء ما سبق، فإن نتائج الجداول تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لباقي المتغيرات في جميع محاور الدراسة.

4- إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جريمة الفساد من وجهة نظر هيئة مكافحة الفساد هي:
أ- انخفاض أجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة، وعدم وجود تحفيز لموظفي القطاع الحكومي، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة موظفي القطاع الحكومي في صنع القرار والتفرد بها من المسؤولين.

ب- تمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية ووجود الانتماءات الإقليمية وعلاقات القرابة في العمل الرسمي.

ت- ضعف الوازع الديني وغياب القيم والأخلاق والسلوك السيئ لبعض العاملين في القطاع الحكومي مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية.
ث- سيادة بعض المعتقدات عند الأفراد تتسبب في التستر على المفسدين مثل (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق) مما جعل فساد السلوك الأخلاقي إلى سلوك مستقر ومعتاد عليه بين الموظفين.

ج- انتشار الجهل وعدم الوعي بحقوق الفرد في الرقابة على الأجهزة الحكومية.

ح- ضعف الثقة بالتنظيم الاجتماعي وعدم الارتباط في المجتمع حيث إن وجود الفساد يثير استياء بعض الفئات ويضعف أملها في التطوير مما يدفعها إلى المحاباة.

خ- الابتعاد عن القيم المجتمعية واتباع السياسات المنتجة القائمة على اتباع أي وسيلة من أجل تحقيق الهدف.

د- انتشار الفقر والبطالة في المجتمع وسوء توزيع الموارد مما يؤدي إلى استغلال الفقراء ما أجل مضاعفة المكاسب الاقتصادية.

ذ- تدخل السلطة في السوق الاقتصادي مما يدفع المواطنين إلى تقديم الرشوى لتسيير مصالحهم.

ر- عدم توافر المعلومات على مشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة عليها مما يؤدي إلى التزوير والاختلاس.

ثانيا - نتائج عملية:

ومن هذا نخلص إلى انه لا بد من وضع خطة لمحاربة الفساد على كافة القطاعات ولتبدأ بالتعليم وارساء القيم والأخلاق والمبادئ التي تقوم على الشفافية والنزاهة في الأجيال الناشئة بحيث يجعلهم يشبون على استنكار الفساد ومحاربتة، وهى خير وقاية من ذلك الخطر الداهم. فضلا عن قيامها بالكشف عن مواطن الفساد واقتلاعه من جذوره والإعلان عن ذلك أولا بأول ليكون رادعا لمن تسول له نفسه الخوض في هذا الطريق.

وأخيرا استثمار الأموال التي يتم استردادها من الفاسدين في مشروعات عامة يعلن عنها وعن مصدر أموالها لتكون محل لرقابة من الشعب حيث أنها في النهاية أموال هذا الأخير. ومن السبل المتبعة في الوقاية من جريمة الفساد:

1- تعديل نصوص قانون مكافحة الفساد وتشديد العقوبات الرادعة على مرتكبي جرائم الفساد والعمل على إنشاء نيابة متخصصة بمكافحة الفساد بحيث تكون إجراءات المحاكمة والعقوبات علانية.

2- التواصل مع الجماهير من خلال وسائل مختلفة والمشاركة المجتمعية في صياغة التشريعات.

3- العمل على تحسين الوضع المالي للموظفين وفق خطط واستراتيجيات.

4- نشر الوعي لدى المواطنين بجرائم الفساد ومخاطرها، والعمل على عقد مؤتمرات وورش عمل مع الجامعات الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لتوعيتها بمخاطر جريمة الفساد وأثرها على المجتمع.

5- إنشاء جهاز متخصص في أعمال الرقابة الإدارية والمالية.

ثالثا - الاقتراحات: وبناء على ذلك يقدم الباحثان جملة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري معنوياً ومادياً بهدف تحقيق الرضاء الوظيفي له وانعكاس ذلك على الأداء برفع الأجور والمرتبات وصرف المكافآت المناسبة لتحفيز الموظفين.

2- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وجعلها واضحة وسهلة وتعزيز اللامركزية.

3- التركيز أثناء التدريب قبل الالتحاق بالعمل على أخلاقيات الوظيفة العامة والنزاهة وتحمل المسؤولية وبيان العقوبات الصارمة على المخالفين.

4- توعية الشباب وطلاب المدارس وغرس القيم الروحية والفضائل الأخلاقية وتعميق حب الخير والتضحية وتوفير الفرص المناسبة لتطبيقها وممارستها وليس بمجرد تلقينها وترديدها.

- 5- تفعيل دور مراكز البحوث الاجتماعية العاملة في مجال الدفاع الاجتماعي وتوسيع نطاق عملها في مجال البحث والدراسة وتدريب الفنيين والمتخصصين لمكافحة جرائم الفساد.
- 6- أهمية تفعيل تطبيق مواد قانون العقوبات والتي تجرم الفساد بكافة صوره ومحاكمة كل من تثبت في حقه أي جريمة من جرائم الفساد مهما كان منصبه لتحقيق الردع العام.
- 7- إعداد برامج إعلامية لتوعية المواطنين بخطورة التورط في جرائم الفساد وآثارها على المجتمع وأيضاً توعيتهم بحقوقهم في مساءلة محاسبة المسؤولين ودورهم الرقابي على المؤسسات الحكومية.
- 8- تحقيق الضبط الداخلي وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية بغية زيادة السيطرة على الممارسات غير القانونية حيث تسمى إستراتيجية الوقاية خير علاج. والعمل تحديث النظم والتشريعات الخاصة بالرقابة وبناء قدرات العاملين في أجهزة الرقابة والتفتيش والعمل على تشجيع إدارات الحكومة ووزاراتها على إصدار تقارير دورية أو شهرية أو نصف سنوية أو سنوية من أجل استمرارية عملية الرقابة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً - الكتب:

- 1- الانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، (2010)، رام الله، الطبعة الثانية.
- 2- الانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، (2013)، رام الله، الطبعة الثالثة.
- 3- الريكاني، محمد علي عزيز (2014) جريمة استغلال النفوذ ووسائل مكافحتها على الصعيدين الدولي والوطني دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
- 4- العيسوي، عبد الرحمن محمد (2011) سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.
- 5- القحطاني، محمد علي وهف (2008) الجريمة المنظمة، الرياض.
- 6- برادى، حسن المحمدى (2008) الفساد الإداري لغة المصالح، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- 7- عابدين وابو حبيش، عدنان واحمد مصطفى (2016) الفساد أشكاله وطرق معالجته من منظور العالم العربي، الأردن: دار دجلة.
- 8- عبد المولى، سيد شوريحي (2007) مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، الرياض، الطبعة الأولى.
- 9- عمر، معن خليل (2013)، الجريمة المنظمة والإرهاب، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 10- قطب، محمد علي أحمد (2006) الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام (وفقاً لأحكام القانون المدني والإداري والجنائي والتشريع الإسلامي وآراء الفقه وأحكام القضاء وأثر الخصخصة في ذلك)، القاهرة؛ إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 11- يحيى، خيرية رضوان (2017) صنع سياسات مكافحة الفساد الإداري (دولة فلسطين نموذجاً)، القاهرة؛ دار النهضة العربية.
- 12- وريكات، عايد (2004) نظريات علم الجريمة، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً- دراسات وأبحاث ومقالات؛

- 1- البطاحي، سليمان بن حسن (2013) مدونة خاصة تهتم بمهارة الإدارة والتخطيط الاستراتيجي. <http://albuthi.com/blog/220>
- 2- الشهراني، أحمد بن محمد بن سعيد (2005) الفساد في الأرض أسبابه وطرق علاجه.
- 3- المطيري، الطالب فيصل بن طلع بن طايح (2008) معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- 4- جميل، عبد القوي بن لطف عبد الله علي (2008) أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية.
- 5- عبد الله، نحسن بونعامة. الفساد وأخره في القطاع الخاص.
- 6- كوهين، تومر يوسف (2016) مكافحة الفساد في المنظومة العقابية المطبقة في أراضي السلطة الفلسطينية.
- 7- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، 2016، ص53

ثالثاً- القوانين؛

- 1- قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة (2005).
- 2- مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، مرفق لقرار مجلس الوزراء رقم (6) لعام (2012).

رابعا - المراجع باللغة الانجليزية؛

- 1-Anastasia Dikopoulou، Athanassios Mihiotis، (2012): "The contribution of records management to good governance"، The TQM Journal، Vol. 24 Iss: 2 pp. 123 – 141.
- 2-Richard Holloway، How NGOs Can Use Monitoring and Advocacy to Fight Corruption، NGO Corruption Fighters' Resource Book
- 3-Nikolic، Ivan (2008): "PARTICIPANTS MANUAL ON GOOD GOVERNANCE"، CARE International in Sierra Leone، p10.

الهوامش:

- ¹ - الريكاني، محمد علي عزيز (2014) جريمة استغلال النفوذ ووسائل مكافحتها على الصعيدين الدولي والوطني دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
- ² - عابدين وابو حبيش، عدنان واحمد مصطفى (2016) الفساد أشكاله وطرق معالجته من منظور العالم العربي، الأردن؛ دار دجلة.
- ³ - قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة (2005).
- ⁴ - Nikolic، Ivan (2008) - Anastasia Dikopoulou، Athanassios Mihiotis، (2012): "The contribution of records.
- ⁵ - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، (2010)، رام الله، الطبعة الثانية.
- ⁶ - الشهراني، أحمد بن محمد بن سعيد (2005) الفساد في الأرض أسبابه وطرق علاجه.
- ⁷ - المطيري، الطالب فيصل بن طلع بن طايح (2008) معوقات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- ⁸ - جميل، عبد القوي بن لطف عبد الله علي (2008) أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية.

